آليات اشتغال الاستعارة بين التصور البلاغي القديم و النظريات اللغوية الحديثة

فريدة آيت حمدوش*

تمهيد:

يعد الشعر صلب البلاغة وأساس التكوين الجمالي، فهو لا يذعن لصرامة النحو، إذ لا يقبل أن يكون شاهدا على صرامة القاعدة وقطعية وصورية التحديد ولا ينصاع لمختبر المعيارية، ومن هنا ترد ممكنات الحداثة الشعرية نحو ما أفرزه شعر **أبوتمام** في المحدث من تشكله الشعري، كونه أنتج استعارة محدثة، ولأن تشكل الاستعارة يخرج الغريب من اللغة وينتهي إليها المتلقي لما تناله من الاستجابة، ولأن الاستعارة هي البؤرة التي تحدث توترا لدى المتلقي بات الاهتمام بتركيبها ووظائفها بارزا لدى المشتغلين بالدراسات الإنسانية الحديثة ومن مختلف الحقول المعرفية لما تؤديه من فعل التواصل الكلامي، علما بأنها قد شغلت من قبل علماء البلاغة القدامى الذين أفردوا لها فصولا فيما خلفوه من منجزات بلاغية في مثل ما يرد لدى **عبد القاهر الجرجاني** من وصف لوظائفها البلاغية "وإذا تأمَّلتَ أقسام الصَّنعة التي بها يكون الكلام في حَدَّ البلاغة، ومعها يستحِق وصفَ البراعة، وجدتَها تفتقر إلى أن تُعيرها حُلاها، وتَقصُرُ عن أن تُنازعها مداها وصادفتها نجوماً هي بدرها، ورَوضاً هي زَهْرها، وعرائسَ ما لم تُعِزْها حَلْيها فهي عواطل، وكواعبَ ما لم تُحَسِّنها فليس لها في الحسن حظٌّ كامل، فإنك لترى بها الجمادَ حيّاً ناطقاً، والأعجمَ فصيحاً، والأجسامَ الخُرسَ مُبينةً، والمعاني الخفيّةَ باديةً جليّةً "[(1)] يحيل نص الجرجاني إلى الوظائف البلاغية التي تؤديها الاستعارة والتي لا تتعدى حدود الزينة الكلامية وبراعة التصوير التي تنهض على الايضاح وتحديد الغرض ومن ثم تنتفي الحدود

*أد آيت حمدوش،كلية الأدب والفنون، جامعة وهران1-أحمد بن بلة.

بين الأشياء التي تيسر عملية الانتقال من ظاهر الاستعارة إلى حقيقتها وأصلها، وبناء على ذلك ظل تصور الاستعارة في الدراسات البلاغية القديمة مقترنا بالنظرية التشبيهية الاستبدالية ولذلك "فإن سيرورة قراءة القول الشعري الاستعاري تتم بالبحث عن بنية تشبيهية، وهو ما يؤكده التحليل العميق الذي قام به جابر عصفور لأنماط الصور الفنية في التراث النقدي العربي القديم وهو تحليل يرفد الأولية التي أعطيناها للتشبيه في تناول قضايا الخيالي"[(2)] يحيل النص إلى المرتكزات الأساسية التي تستند إليها الاستعارة والمتمثلة في التشبيه، ليتضح بأن الاستعارة منحدرة من التشبيه ومبنية عليه.

2- وظائف الاستعارة:

في ظل هذا الحصر المفهومي للاستعارة يباشر الباحث **محمدمفتاح** بمعالجة الوضع الاعتباري لها من منطلق بلاغي تراثي بحت، مستعينا بالنظريات اللغوية الحديثة بغية الكشف عن آليات اشتغال الاستعارة في الخطاب الشعري والتنظير النقدي العربيين النقديين، والوقوف لدى أهم القوانين المنتجة للاستعارة وتأويلها، فقد تم حصر هذه النظريات المتعددة عن الاستعارة "إلى ثلاث نظريات أساسية وهي: الإبدالية أو التشبيهية، التفاعلية (أو التوترية)، والتركيبية (أو العلاقية)، فقد جاءت النظرية التفاعلية لتسد النقص الموجود في الإبدالية، وحاولت التركيبية أن تكون البديل الوحيد، وكل من هذه النظريات تتوقف في إلقاء الضوء على بعض البنيات الاستعارية أكثر من غيرها، ولكن الذي لا شك فيه أن النظرية الإبدالية (التشبيهية)، رغم تاريخها تبقى مركز الاهتمام من قبل الدارسين للاستعارة، إذ مهما تعددت علاقات الاستعارة فإن المشابهة هي العلاقة الجوهرية"[(3)] وبناء على ذلك يتحول التشبيه إلى مكون دلالي للاستعارة التي تكمن بلاغتها في تنامي هذا العنصر ومن ثم فإن قراءة القول التشبيهي ستؤدي حتما إلى الإحالة إلى حركة ذهنية ومعنى في إطار واقعي حسي إذ "لا يقبل من القول الشعري أن يفقد ما صدقه الوجودي إلا بشرط المواضعة

أو" العرف التداولي" كما سبقت الإشارة، أي الخضوع لقوانين التبادل الخطابي الثقافي السائدة، لذلك لا تقبل تجاوزات هذا القول حدود المنطق والعقل والمألوف وسنن العرب وتقاليدها كما يسمها ابن طباطبا وفي أحسن الأحوال تؤول هذه التجاوزات إلى مفهوم المبالغة أو الإدعاء كما يسميه عبد القاهر، وهو الإقتراب الممكن والمسموح به من ما هو خيالي، مع الأخذ بعين الاعتبار الغرض منه وهو حصول التأثير النفسي لدى المتلقي"[(4)] يحيل هذا القول إلى ذلك الحصر المفهومي الذي حدده نقاد الأدب العرب القدامى للاستعارة، حيث تم تقليص أبعادها الفنية التي لا يجب أن تتجاوز حدود الغرابة والدهشة وتم فرض تلك التقاليد الشعرية التي لا يجب على الشاعر أن يتمرد عليها إذ لابد له أن يراعي الحدود الفاصلة بين الأشياء المقارنة "بواسطة الاستعارة، مستغلين بذلك السلطة المتعاظمة لنقاد الأدب آنذاك في تدجين الشعر وجعله وفيا لتقاليد الشعر الجاهلي الأصيل، وهكذا أصبحنا أمام إنتاج شعري ضخم يحتفل بالتشبيه، ويسترشد بتعاليم النقاد"[(5)] في ظل هذا التصور يباشر الباحث **محمد مفتاح** بتحليل التراكيب الاستعارية في التصور البلاغي القديم ومقارنتها بأهم النظريات الغربية التي تم اختزالها إلى ثلاث نظريات، إذ ما لاحظه **محمد مفتاح** أثناء هذه المواجهة بين مفاهيم البلاغة العربية القديمة ومفاهيم البلاغة الغربية الحديثة التقارب والتعاضد والاشتراك في كثير من المسلمات والآليات التي تنهض عليها الاستعارة في تأدية الغرض، ولعل من أهم النظريات الحديثة التي تناولت الاستعارة والتي اهتدى إليها البلاغيون المحدثين **النظرية الإستبدالية** والتي تتلخص مرتكزاتها الأساسية في:

(أ) أن الاستعارة لا تتعلق إلا بكلمة معجمية واحدة بقطع النظر عن السياق الوارد فيه.

(ب) أن كل كلمة يمكن أن يكون لها معنيان: معنى حقيقي، ومعنى مجازي.

(ج) الاستعارة تحصل باستبدال كلمة حقيقية بكلمة مجازية.

(د) هذا الاستبدال مبني على علاقة المشابهة الحقيقية أو الوهمية."

[6]هذه مجمل المرتكزات التي تنهض عليها النظرية الابدالية إذ تكاد تنطبق مع التصورات البلاغية العربية القديمة ويسوق لنا **محمد مفتاح** أمثلة متداولة في كتب البلاغة العربية من مثل هذ العبارات:

- رأيت شمسا ـــــ انسان جميل المحيا

عاشرت بحرا ــــــ جوادا كريما

وفي مثل قول الشاعر الواءواء الدمشقي:

وَأَمْطَرَتْ لُؤلُؤاً منْ نَرْجِسٍ وَسَقَتْوَرْداً وَعَضَّتْ عَلَى العُنَّابِ بِالبَرَدِ

كل هذه المعاني تم تأديتها عن طريق الاستعارة والتي يسميها علماء البلاغة بالاستعارة التصريحية التي يتم فيها استبدال الكلمات الحقيقية بالكلمات المجازية إذ إن "المسوغ لهذا الاستبدال هو علاقة المشابهة الحقيقية والوهمية، وقد نظر إلى الاستعارة في هذه الأمثلة إلى كلمة معجمية واحدة بغض النظر عن السياق الواردة فيه تلك الكلمة"[7] وبناء على ذلك يباشر **محمد مفتاح** بشرح آليات هذه النظرية التي لا تتعدى حدود الاستبدال والتغيير ضمن إطار بلاغي تراثي إذ تقترن هذه النظرية بأقسام الاستعارة التي اتفق عليها علماء البلاغة والتي تتفرع إلى قسمين: استعارة تصريحية، واستعارة مكنية، إذ تكاد تكون هذه النظرية أكثر تعالقا مع الاستعارة التصريحية، التي يصرح فيها بلفظ المشبه به الذي هو اسم جنس ويحذف المشبه مع ضرورة الالتزام بعلاقة المشابهة التي تقع بين الطرفينفي نحو ما يظهره التحليل الذي قدمه **بدويطبانة** عن هذا البيت الشعري" ... وقال الشاعر:

وَصَاعِقَةٍ مِن كفه يَنْكفي بهَا على أرْؤسِ الأقْرَانِ خَمْسُ سحائبِ

استعار الصاعقة لنصل السيف، لتشابههما فيما يوقعان من أذى على ما ينزلان عليه، ثم استعير لفظ "الصاعقة" للنصل، وكذلك استعار لفظ

"السحائب" لأصابعه، لتشابهما في الخير والجود، والمستعار له في الأول وهو نصل السيف، والمستعار له في الثاني هو أصابعه، كل منهما محقق حسا"[8] هذا الاجراء الذي اهتدى إليه البلاغيون القدامى لم يكن كافيا -في تصور **محمد مفتاح**- لتحديد وظائف الاستعارة، إذ لم يجمع كل البلاغيون القدامى على هذا الإجراء علما بأنهم حاولوا أن يفهموا طبيعة الاستعارة الابداعية بوصفها ظاهرة لغوية ومعرفية تنهض بوظائف متعددة، ومن ثم أصبح الاجراء الإبدالي الاستعاري غير كاف لتحديد هذه الوظائف الإبداعية في مثل ما يذهب إليه **محمد مفتاح**" ولكن هذا الإجراء ليس مجمعا عليه من قبل البلاغيين العرب، وعدم الإجماع هذا يبين منه أن بعضهم كان يرى أن الإجراء الإبدالي غير موف بالطلب"[9] وبناء على ذلك يعمد الباحث على إحداث مقارنة بين جهود **السكاكي** في تفسير الاستعارة المكنية وبين النظرية التفاعلية التي تعتمد المسلمات الآتية:

- تتجاوز الاستعارة الكلمة الواحدة.
- لا يمكن للمعنى أن يحدد بكيفية نهائية وإنما السياق هو الذي ينتجه.
- لا تنشأ الاستعارة من المفردة وإنما تحدث نتيجة التفاعل بين بؤرة المجاز والسياق الذي يسيجه.
- لا تقتصر وظيفة الاستعارة على غاية جمالية وتشخيصية ولكنها ذات قيمة وضعية ومعرفية[10].

تختلف مسلمات هذه النظرية مع النظرية الإبدالية وتكاد تتفق مع اجتهادات **السكاكي** في كثير من مسلماتها ومن هنا يسوق **محمد مفتاح** الأمثلة التي اعتمدها **السكاكي** الذي ينطلق من مفهوم الادعاء ليؤول على ضوئه ما يسمى بالاستعارة المكنية في نحو التفسير الذي قدمه عن بيت أبي ذؤيب الهذلي:

وإذا المَنِيّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفارَها   أَلْفَيْتَ كل تَميمَةٍ لا تنفع

فالمنية سبع بما تقتضيه من لوازم مثل الأظفار، على سبيل ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، ومن ثم تم النظر إل الاستعارة من مختلف أوجه تركيبها في نحو ما يذهب إليه الخطيب القزويني وهو يعرض لمواضع الاختلاف بين ما توصل إليه وبين ما حدده السكاكي الذي تناول الاستعارة من منطلق شمولي مستعينا بمفاهيم إجرائية قربته من النظرية التفاعلية من مثل: الادعاء، القرينة، الترشيح والتجريد "... ومنها أنه فسر التخييلية بما استعمل في صورة وهمية محضة قدرت مشابهة لصورة محققة هي معناه كلفظ الأظفار في قول الهذلي فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال على ما تقدم أخذ الوهم في تصويرها بصوته واختراع مثل ما يلائم صورته ويتم به شكله لها من الهيئات والجوارح وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتياله للنفوس به فاخترع للمنية صورة مشابهة لصورة الأظفار المحققة فأطلق عليها اسمها وفيه نظر لأن تفسير التخييلية بما ذكره بعيد لما فيه من التعسف وأيضا فظاهر تفسير غيره لها بقولهم جعل الشيء للشيء كجعل لبيد للشمال يدا يخالفه لاقتضاء تفسيره أن يجعل للشمال صورة متوهمة مثل صورة اليد لا أن يجعل لها يدا فاطلاق اسم اليد على تفسيره استعارة وعلى تفسير غيره حقيقة والاستعارة إثباتها للشمال كما قلنا في المجاز العقلي، الذي فيه السند حقيقة لغوية أيضا فيلزمه أن يقول بمثل ذلك أعني بإثبات صورة متوهمة في ترشيح الاستعارة لأن كل واحد من التخييلية والترشيح فيه إثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير أن التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه"[11]

هذه معظم الشروط التي حددها **الخطيب القزويني** للتمييز بين أقسام الاستعارة وضرورة مراعاة هذه الشروط كي يتحقق للاستعارة حسنها، فالاستعارة المرشحة هي التي تقترن بما يلائم المستعار منه (المشبه به) وسميت مرشحة لتقويتها بذكر الملائم في نحو قول الشاعر:

رمتْني بسهمٍ ريشهُ الكحلُ لمْ يضرْ ظواهرَ جلدي فهوَ في القلبِ جارِحي

وهنا يعقب **محمد مفتاح** في نحو قوله: "ففي البيت قرائن لغوية تحول دون ذهاب الذهن إلى تصور المعنى الحقيقي، فالكحل وعدم إيلام ظاهر الجلد وجرح القلب تجعل القارئ يستنتج أن "السهم" مقصود به شيء آخر غير السهم الحقيقي، وترشد المتلقي كفايته اللغوية والثقافية إلى أن المقصود المقصود هو العيون، وهكذا فإن متلقي هذا البيت يدرك أن الاستعارة لم تقتصر على كلمة واحدة، ولكن تلك الكلمة هي بؤرة استعارية أحدثت توترا ومفارقة في البيت جميعه أي اعتقاد أن المقصود هو السهم الحقيقي تارة وأنه النظر مرة أخرى"[(12)] ومن ثم فقد اهتدى علماء البلاغة القدامى إلى تبيان وظائف الاستعارة باستعمال مفاهيم إجرائية من مثل: الإدعاء والترشيح والتجريد قربتهم من النظريات الغربية الحديثة التي تناولت الاستعارة في تركيبها، إذ لا يمكن أن يظهر هذا الاهتمام البلاغي التراثي بتركيب الاستعارة إلا بمقارنتها بما توصلت إليه الدراسات الغربية في نحو ما يذهب إليه **محمد مفتاح** "وليست هذه القائمة بنهائية، فالقارئ للكتب البلاغية العربية بإمعان يمكن أن يستخلص أنواعا من التراكيب الاستعارية الأخرى، ولكن فائدتها تتجلى بمقارنتها بما انتهى إليه المهتمون بتركيب الاستعارة من الغربيين"[(13)] ولعل من أهم التراكيب الاستعارية التي توصل إليها علماء البلاغة القدامى ما اصطلحوا عليه بالاستعارة التبعية التي يكون اللفظ فيها المستعار فعلا أو حرفا من حروف المعاني، إذ عدوا استعارة الأفعال والمشتقات من الأسماء وعليه كانت تبعا للاستعارة في المصادر فإذا "قال المشتكي من نوائب الدهر: "عضنا الدهر بنابه" بمعنى أوقع بنا المصائب، قالوا: شبه وقع المصائب بالعض الذي هو مصدر فعل عض بجامع الإيلام في كل من المشبه والمشبه به، ثم استعار عض" الذي هو مصدر فعل عض فكان هذا الاشتقاق أمرا تابعا للاستعارة في الاسم الجامد الذي هو المصدر، فسموا كل ما كان من هذا القبيل استعارة تبعية"[(14)] أي أنها سميت تبعية لأنها تتبع إستعارة أخرى كونها تجري في المشتقات ومن ثم فهي تابعة للمصادر كقوله عزوجل

﴿**أُولَٰئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[15]أي تمكنوا من الحصول على الهداية التامة "ويقال في إجرائها شبه مطلق ارتباط بين مهدي وهدى بمطلق ارتباط بين مستعلي ومستعلي عليه بجامع التمكن في كل، فسرى التشبيه من الكليين للجزئيات ثم استعيرت "على"من جزئي من جزئيات المشبه به لجزئي من جزئيات المشبه على طريق الاستعارة التصريحية التبعية"[16] وبناء على هذا الحصر المفهومي يضعنا نصب دراسة الباحثة **بروكروز** (BROOKEROSE) التي اهتدت إلى قراءة في تركيب الاستعارة وفق توزعها ضمن أقسام الخطاب من مثل: الفعل والوصف والظرف والاسم والنداء، ضمن حقل لغوي يخص اللغة الانجليزية، إلا أن **محمد مفتاح** يكاد يجزم بالتطابق بين الشواهد التي اعتمدتها الكتب البلاغية العربية القديمة وبين اللغة الانجليزية، ولكننا نلفيه في موضع قريب ينبه إلى مسألة مراعاة الخصوصية البلاغية والأدبية للشواهد العربية، إذ يستعصي صياغة نظرية عربية حديثة عن الاستعارة في ظل غياب شرط الانسجام، علما بأن الشواهد البلاغية تم انتقائها ضمن بنيات محددة فيها آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وأقوال مأثورة، وأشعار مأخوذة من مختلف العصور المتعاقبة ومن ثم فإن استخلاص القوانين العامة يعد في -تصور محمد مفتاح- ضربا من المغامرة إلا أن التسليم بوجود ثوابت عامة في نحو ما يذهب إليه الباحث "على أن تسليمنا بأن هناك ثوابت تتحكم في التعبير الاستعاري مهما وكيفما كان يشفع لنا بمثل هذا التناول باعتباره خطوة أولى في سبيل رصد الآليات التي تحكمت في صياغة البلاغة العربية وفي طريق التقعيد لها على أسس علمية"[17]وعلى هذا الأساس يستعرض الباحث الضوابط التي حددها **عبد القاهر الجرجاني** لضبط علاقة المشابهة بوصفها العلاقة الجوهرية التي تنهض عليها الاستعارة، ومقارنتها بالضوابط التي وضعها المحدثين من أمثال الباحث الأمريكي في فلسفة اللغة **جونسورل** John Searle وذلك من خلال تبيان **المقوم** كما يصطلح عليه المحدثون، أو **الحد** كما يرد في تصور القدماء.

3- ضوابط التشبيه:

تمكن عبد القاهر الجرجاني من وضع مفهومين إجرائيين لكيفية البحث عن المقوم أو العرض المشترك إذ إن الشيئين إذا شبه أحدهما بالآخر كانا على صنفين:

1 -الاشتراك في جنس الصفة.

2-الاشتراك في الحكم والمقتضى.

والمقصود بالاشتراك في الصفة أن يكون الحدان محسوسين ومن ثم يكون من جهة أمر بين لا يحتاج إلى تأويل"فمثال الأول تشبيه الشيء بالشيء من جهة الصورة والشكل، نحو أن يشبه الشيء إذا استدار بالكرة في جه وبالحلقة في وجه آخر، وكالتشبيه من جهة اللون كتشبيه الخدود بالورود، والشعر بالليل، والوجه بالنهار. [...] فالشبه في كل هذا لا يجري فيه التأول ولا يفتقر إليه في تحصيله، وأي تأول يجري في مشابهة الخد للورد في الحمرة وأنت تراها ههنا كما تراها هناك؟ وكذلك تعلم الشجاعة في الأسد كما تعلمها في الرجل"[(18)] ومما نباشره عبر هذا الرأي أن للمشبه مقومات جوهرية وقد يشترك مع المشبه به في مقومات عرضية، فصفة الحمرة مثلا التي تجمع بين الخد والورد تتحول إلى مقوم عرضي في حال إلحاق العرضي بالدائم للمبالغة "وحينما تكون المشابهة معقودة على العرض فإن احتمالات وقوعها عليه تبقى مفتوحة حتى يصل المتلقي إلى المطلوب فيعينه ويضبطه"[(19)] وبناء على ذلك تتفاوت طريقة التأويل بحسب التفاوت الذي يظهر بين المشبه والمشبه به وهذا ما تم تصنيفه ضمن الضرب الذي يحتاج تحصيله إلى تأول وتأمل دقيق إذ إن "ما طريقه التأول يتفاوت تفاوتا شديدا، فمنه ما يقرب مأخذه ويسهل الوصول إليه ويعطي المقادة طوعا، حتى إنه يكاد يداخل الضرب الأول الذي ليس من التأول في شيء، وهو ما ذكرته لك، ومنه ما يحتاج فيه إلى قدر من التأمل، ومنه ما يدقق ويغمض حتى يحتاج في استخراجه إلى فضل روية ولطف فكرة" [(20)] هذه مجمل المبادئ التي

توقف لديها **عبد القاهر الجرجاني** والتي تضبط آليات الاستعارة وكيفية إنتاجها و تلقيها ومن ثم تأويلها، ليصبح التأويل مقترنا بالمقومات الجوهرية والعرضية، وعلى هذا الأساس ينطلق **محمد مفتاح** ليقارب هذه الجهود بما قدمه الباحث **سورل** الذي تمكن من وضع مبادئ عن آليات اشتغال الاستعارة في الخطاب وكيفية تأويلها من طرف المتلقي إذ ينطلق الباحث من مفهوم إجرائي ثنائي وهو: المعنى الحرفي للكلمة والجملة، ومعنى المتكلم "فالمعنى الحرفي لا يتغير في الاستعارة، وإنما يبقى على ما هو عليه، وأما المعنى المجازي فهو دائما معنى مقال المتكلم، ومعنى هذا أن ليس هناك معنيان للجملة، حقيقيو مجازي، وإنما هناك معنيان مختلفان للجملة لأن من لكل منهما شروط صدق مختلفة"[21] يحيل النص إلى أن **سورل** لا يسلم بمبادئ النظرية التشبيهية التي تقول بضرورة وجود علاقة تشابه بين طرفي الاستعارة، فهي في تصوره قد تنهض بدور أساسي في فهم الاستعارة وآليات اشتغالها ولكن إثباتها ليس ضروريا، ويعتمد الباحث في ذلك على مجموعة من الأمثلة الشائعة المتداولة، فإذا أراد المتكلم أن يعبر مجازيا عن شجاعة شخص ما سيقول حتما "**رأيت أسدا**"ولكن هذه العبارة لا تدل دلالة واضحة على أن المقصود بها "**رأيت إنسانا شجاعا**"، إذ كيف تمكن المتلقي من تحصيل هذا المعنى المجازي؟ وقد يكون الجواب في نحو ما يذهب إليه الباحث" أن "أسدا" يثير في الذهن معنى "إنسانا شجاعا"، ولكن هذا الجواب ليس كافيا، وإذا كان الأمر هكذا، فإنه يجب البحث عن مبادئ عامة مشتركة بين المستمع الذي يفهم ما يلقى عليه، والمتكلم الذي يؤلف مقالات مجازية، إن المراحل التي يمر ها المستمع لفهم تعبير مثل" رأيت أسدا" ثلاث:

أ- أن تكون له استراتيجية تسمح له بتحديد مسبق للبحث عن تأويل استعاري أو رفضه.

ب- وإذا ما قرر أن هناك استعارة فعلية أن تكون له مبادئ تسمح له بحساب القيم الممكنة "الإنسان".

ت- أن تكون له مبادئ تسمح له بتحديد ميدان "إنسان " لمعرفة المقوم أو العرض الذي يريد

ث- أن يظهره دون غيره." [22]

يحيل هذا النص إلى مبدأ الأخذ بالمقومات الجوهرية والعرضية، والتي تعين المتلقي على تأويل العبارات المجازية التي تقترن بثقافته وإمكاناته اللغوية، ومن ثم تنتقل الاستعارة من مجرد نقل لمعنى إلى ادعاء معنى لمعنى آخر، إذ يعد الادعاء من أهم الآليات التي اعتمدها **عبد القاهر الجرجاني** في تفسيره لعملية دمج المعاني التصورية مع بعضها البعض "ومعنى هذا، أن هناك فارقا بين الحدين مما يدعو إلى تحليل كل طرف على حدة لرصد المقوم المشترك بينهما سواء أكان ملاصقا أو تفاعليا مما يؤدي بالضرورة إلى إبراز مقومات دون أخرى بحسب مساق الكلام وسياقه"[23] وعليه تصبح الاستعارة قابلة للتحليل والتأويل ضمن حقول دلالية ترتبط بالمتكلم والمتلقي ومن ثم فإن الاعتماد على نظرية دون سواها من النظريات في تفسير آليات الاستعارة سيحد من الوظائف الجمالية المتعددة التي تؤديها، إذ إنها ترتبط بخاصية الخلق والابداع والتي يتطلبها الشعر ويفترضها، وقد رأينا فيما تقدم كيف أن **محمد مفتاح** يلح على عدم التقيد بالشواهد التي وردت في كتب البلاغة العربية القديمة، متحدثا عن ضرورة النظر إلى الشعر العربي الحديث والذي يعتمد وبشكل مكثف على التركيب الاستعاري.

هوامش البحث:

1. عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تعليق السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2002، ص42.
2. العربي الذهبي، شعريات المتخيل اقتراب ظاهراتي، شركة النشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص27.
3. محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط4، 2005، ص98.
4. العربي الذهبي، شعريات المتخيل اقتراب ظاهراتي، ص30- 31.
5. محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 2012، ص328- 329.
6. محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، ص82.
7. المرجع نفسه، ص83.
8. بدوي طبانة، علم البيان دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1981، ص176- 177.
9. محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، ص84.
10. ينظر المرجع نفسه، ص84.
11. الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق مجدي فتحي السيد، دار التوفيقية للطباعة، القاهرة، مصر، دت، ص200.
12. محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، ص86.
13. المرجع نفسه، ص96.
14. عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ج2، دار القلم، دمشق، ط3، 2010، ص238.
15. سورة البقرة ، الآية5.

16. السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط4، 2009، ص189- 190.
17. محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، ص97.
18. عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة،ص76- 77.
19. محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، ص98-99.
20. عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص78.
21. محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، ص99-100.
22. المرجع نفسه، ص101.
23. المرجع نفسه، ص116.